الديمقراطية في الدول النامية: دراسة تفسيرية مقارنة

د. أسامة صالح*

مستخلص

تحاول هذه الدراسة معرفة بعض الأسباب التي تؤدي إلى تباين الدول النامية في مستويات الديمقراطية. وإذ ذاك فقد شرع الباحث في اختبار نظرية التحديث التي تمثل دائما الخيار الأول لدى المتخصصين في دراسات النظم المقارنة لتفسير وجود أو غياب الديمقراطية في الدول المختلفة. وقد تبين بالفعل إن هناك دليلا على صحة هذه النظرية بين هذه المجموعة من الدول، ولذا فقد عمد الباحث إلى محاولة تنحية متغير الدخل جانبا لاختبار تفسيرات أخرى بديلة تمثلت في تأثير درجة الانقسام المجتمعي بأبعاده المختلفة، العرقي واللغوي والديني، وطبيعة الثقافة السياسية للمواطنين، وأخيرا ما إذا كانت الدولة قد تعرضت لتجربة استعمارية غربية. ولاختبار هذه الفروض تم استخدام تصميم بحثي كيفي يعتمد المقارنة بين ست حالات دراسية تنتمي إلى مناطق العالم النامي الثلاث وهي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، حيث تم استخدام أكثر الدول النامية ديمقراطية في هذه المناطق وهي مونغوليا، وغانا، وكوستاريكا على الترتيب في مواجهة أكثرها تسلطية وهي تركمانستان، وغينيا الاستوائية، وكوبا، وذلك في تطبيق لقاعدة جون ستيوارت ميل المزدوجة للاتفاق والاختلاف. إلى ذلك فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لاختبار تأثير بعض المتغيرات. وقد خلصت الدراسة إلى وجود دليل يؤيد صحة متغير الثقافة السياسية ليصبح هو التفسير الأبرز لبناء النظام ديمقراطي في الدول النامية إضافة إلى المتغير الاقتصادي.

الكلمات الدالة: **ديمقراطية، دول نامية، مونغوليا، تركمانستان، غانا، غينيا الاستوائية، كوستاريكا، كوبا.**

مقدمة :

● مدرس بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعةالقاهرة،مصر.
E.mail: osama_saleh@feps.edu.eg

يمكن القول إن دراسة الديمقراطية هي جوهر حقل النظم السياسية المقارنة، فهي النموذج المعرفي السائد لدى الباحثين في هذا الحقل، وهي المنظور الذي يتم من خلاله تحليل الأنظمة السياسية وتصنيفها، بل إنه حتى عندما يقوم الباحثون بدراسة النظم السلطوية فإنهم يقومون بذلك باعتبار أن الأخيرة تمثل انحرافا عن النموذج الأمثل الذي يجب أن يقاس عليه ويقارن به، وهو النموذج الديمقراطي.

وقد مثلت ظاهرة تفاوت دول العالم المختلفة من حيث مستوى ديمقراطية مؤسساتها السياسية مشكلةً بحثية مهمة للكثير من الباحثين في حقل النظم السياسية المقارنة. وفي هذا السياق كان للمنظور التنموي developmentalist approach، الذي بدأ في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمر مسيطرا على الجماعة البحثية طيلة الخمسينات والستينات من القرن ذاته، دور كبير في محاولة إيجاد تفسيرات محتملة لهذا التساؤل البحثي. وإجمالا، فقد اهتم هذا المنظور بربط تحقيق الديمقراطية بارتفاع مؤشرات التحديث الاقتصادي والاجتماعي، شريطة أن يكون هذا التحديث استنساخا للتجربة الغربية في النمو والتقدم. وعلى الرغم من تباين مشارب الباحثين الذين أسهموا في بناء هذه المدرسة الفكرية؛ حيث كان بعضهم دارسا للاقتصاد مثل كارل بولاني Karl Polanyi، وإيفيريت فون هاجن Everett von Hagen وبروس موريس Bruce Morris ، فيما تخصص آخرون في علم الاجتماع من أمثال تالكوت بارسونز Talcott Parsons، ودانييل ليرنر Daniel Lerner، وسيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset، بينما خرجت جماعة ثالثة من عباءة علم السياسة كجابريل ألموند Gabriel A. Almond وجيمس إس كولمان Games S. Coleman – نقول على الرغم من ذلك التباين إلا إنهم جميعا اتفقوا على أن استتباب السلم الأهلي، وبناء التعددية الحزبية، وترسخ الاستقرار السياسي، وازدهار الديمقراطية كنظام للحكم لن يمكن الحصول عليها إلا مع نمو الاقتصاد بمؤشراته المختلفة متمثلة في ارتفاع الدخل القومي، وزيادة التصنيع، وانتشار التحضر والتعليم، وتقدم وسائل الاتصال، وكذلك التخلص من القيم الاجتماعية التقليدية، تماما كما فعل الغرب في طريق تطوره وتحديثه وتقدمه إلى أن وصل إلى ما هو عليه من ديمقراطية سياسية وازدهار اقتصادي.[1]

وعلى الرغم من الأناقة النظرية للاقتراب التنموي، إلا إنه تعرض للعديد من سهام النقد، وكان من المفارقات أن تأتي أولى الانتقادات من الطلاب الذين تتلمذوا على أيدي الرعيل الأول من منظريه، حيث سافر هؤلاء الطلاب إلى دول العالم الثالث ليجروا دراساتهم الميدانية للحصول على درجاتهم العلمية، فأتيح لهم ما لم يتح لأساتذتهم من ملاحظة قريبة وفحص دقيق لأحوال وظروف هذه الدول وتلك المجتمعات، فتبين لهم أن المؤسسات والقواعد التشريعية لا دور

حقيقيا لها في سياسات تلك الدول، وإنما تلعب القبائل والعشائر والأنساب الدور الرئيس في تحريك دفة الأحداث. إلى ذلك، فلم تتوافق التطورات الجارية في تلك الدول مع تصورات مؤسسي المنظور التنموي، فلم يحدث النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي الموعود في أغلب دول العالم الثالث، وإنما حدث تدهور اقتصادي وانقسام سياسي، بل وارتفعت وتيرة العنف وصولا إلى الحرب الأهلية في غير قليل من الحالات.[2]

إلى ذلك الاختبار الإمبريقي، كانت هناك انتقادات أخرى وجهت إلى المدرسة التنموية، منها أن الظروف التاريخية التي مثلت إطارا زمنيا لعمليات التنمية التي تمت في الغرب لا يمكن أن تتكرر في الوقت الحالي، فحينما تطور الغرب وتقدم اقتصاديا لم يكن هناك على سبيل المثال قيود دولية تنظم الاقتصاد العالمي وتحد من قدرة الدول على المنافسة، بل على العكس تماما من ذلك، فقد ركب الغرب موجة الاستعمار فأفاد من وفرة المواد الخام لدى الدول التي سيطر عليها، كما عمد إلى تسويق إنتاجه في هذه المستعمرات أيضا.

من أهم الانتقادات أيضا أن المنظور التنموي تجاهل دور المؤسسات التقليدية لدى مجتمعات العالم الثالث في إحداث التقدم والنمو، لا بل شوهها في أحيان كثيرة؛ فالدين والقبيلة والعشيرة والطائفة والأسرة الممتدة كلها كيانات تلعب – في عرف التنمويين – أدوارا سلبية تؤثر على النمو والتحديث الاقتصادي المطلوب، ولابد من تحييدها حتى تحدث الانطلاقة المطلوبة في هذه الدول، بينا – من الناحية النظرية على الأقل – قد يمكن استغلال هذه المؤسسات في إحداث نمو اجتماعي واقتصادي وسياسي في مسار خاص بهذه الدول لا ينبغي بالضرورة أن يضاهي ما حدث في الغرب.[3]

وعلى الرغم من هذه الانتقادات وغيرها، وعلى الرغم من ظهور اقترابات أخرى سعت إلى منافسة الاقتراب التنموي وحاولت سحب البساط التنظيري من تحت قدميه، وعلى رأسها نظرية التبعية التي تحدثت عن الدور السلبي الذي لعبه الغرب في تاريخ العالم النامي، بما أدى إلى ربط مصائر دول الأخير الفقيرة بالدول الاستعمارية الأم، تلك الدول التي مثلت مراكز أساسية لصنع القرار الاقتصادي والسياسي بالنسبة للمستعمرات السابقة، الأمر الذي أدى إلى إعاقة النمو والتطور على كافة الأصعدة في الدول الفقيرة ومن بينها صعيد التحول الديمقراطي،[4] على الرغم من هذا فلا زالت المدرسة التنموية تلعب دورا مهما في حقل النظم السياسية المقارنة، بحيث إنه حتى اليوم لا تكاد تخلو دراسة عن تفسير وجود الديمقراطية أو غيابها في أي نظام سياسي من محاولة اختبار علاقة المتغيرات الاقتصادية المختلفة به، دون أن يعني ذلك عدم طرح متغيرات أخرى.[5]

1- مشكلة الدراسة:

نقطة الانطلاق في هذه الدراسة هي علاقة الديمقراطية بنظرية التحديث داخل فئة محددة من دول العالم. وبشكل مباشر، هل تنطبق فروض النظرية على مجموعة الدول النامية في حد ذاتها أم لا؟ ولكي نكون أكثر تحديدا، لابد أولا من تعريف المقصود بالدولة النامية.

تعريف الدولة النامية:

ليس ثمة تعريف موحد لهذا المفهوم، وإنما توجد تعريفات عديدة لعل أهما وأكثرها شيوعا تلك التي يعتمدها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من نسبة الاتفاق الكبيرة بين التصنيفات الثلاث لدول العالم المختلفة، إلا إن هناك عددا غير قليل من الحالات التي تشذ عن هذا الاتفاق لتصنف كدول ذات اقتصاد متقدم وفق أحد التعريفات، وذات اقتصاد نام في تعريف آخر.

يمكن القول إن تصنيف صندوق النقد الدولي هو أضعف التصنيفات الثلاثة؛ حيث لم يُذكَر أولا في اتفاقية إنشائه منتصف الأربعينات من القرن العشرين ما يشير إلى تمييز الدول وفقا لمدى نموها الاقتصادي. وفي منتصف السبعينات اضطر الصندوق أن يضع تمييزا بين الدول التي تحتاج للحصول على مساعدات نقدية وبين غيرها من الدول الغنية، فكانت المفارقة أن معظم الدول الأعضاء أرادت أن تصنف كدول نامية من أجل ضمان حصولها على تلك القروض حال احتياجها لها فيما بعد. وبالرغم من إجراء بعض المفاوضات بين الصندوق والدول وكذلك إجراء بعض الدراسات العلمية للمساعدة في حسم الأمر، إلا إنه بالأخير لا يمكن استبعاد شبهة أن التصنيف قد عانى من بعض التحكم بل وحتى التسييس منذ بدايته. ولقد مر التصنيف الذي قدمه الصندوق بعدة مراحل إلى أن وصل إلى الشكل الحالي الذي يشتمل على فئتين هما: الاقتصادات المتقدمة advanced economies، والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية emerging market and developing economies.[6]

أما تعريف البنك الدولي فيتميز على ما عداه بالوضوح والتحديد؛ حيث يصنف الدول إلى أربع فئات من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي per capita Gross National Income (GNI) وهي: دول ذات دخل منخفض، دول ذات دخل متوسط (فئتان: متوسط منخفض، ومتوسط مرتفع)، دول ذات دخل مرتفع. وتتغير حدود هذه الفئات مع كل عام مالي جديد، وتستمر ثابتة لمدة اثني عشر شهرا. وفي الأول من يوليو 2017 تم تحديث هذه الحدود لِتُعْتَبَرَ الدولةُ ذات دخل منخفض إذا قل متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج الإجمالي عن 1005 دولارات في العام، وتعتبرَ ذاتَ دخل مرتفع إذا زاد نصيب الفرد فيها عن 12,235 دولارا في العام، بينما تكونُ ذاتَ دخل متوسط منخفض إذا تراوح ذلك المقدار ما بين 1,006 إلى 3,955 دولارا، وذاتَ دخل متوسط مرتفع إذا تراوح بين 3,966 و 12,235 دولارا في العام.[7]

هذا ويَعتَبِر البنك إن كافة الدول التي لا تندرج تحت قائمة الدول ذات الدخل المرتفع هي دول نامية.[8]

وأخيرا، يضيف دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مؤشرين آخرين هما متوسط العمر المتوقع لعمر الفرد عند الميلاد، ومتوسط سنوات التعليم للأفراد فوق 25 عاما بالنسبة إلى سنوات التعليم المتوقعة للطفل حين يبدأ رحلة الدراسة.[9] وبذلك فإن هذا المقياس يدخل في الحسبان كيفية انعكاس ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي على حياة المواطنين في شكل تحسن في بعض مؤشرات جودة الحياة كالحياة الصحية الطويلة ومستوى المعرفة. ويصنف الدليل دول العالم في أربع فئات هي: فئة التنمية المرتفعة جدا، وفئة التنمية المرتفعة، وفئة التنمية المتوسطة، وفئة التنمية المنخفضة.[10] ومثل البنك الدولي، يرى هذا التصنيف أن وصف الدول النامية ينطبق على كافئة الفئات دون الفئة العليا (التنمية المرتفعة جدا).[11]

هل تنطبق نظرية التحديث إذن على الدول النامية؟ وبعبارة أخرى، هل ثمة علاقة بين الشريحة التي يصنف بها اقتصاد الدولة النامية وبين احتمال كونها ديمقراطية؟

للإجابة على هذا التساؤل المبدئي قام الباحث برصد كافة دول العالم التي حققت شرطين هما: أولا: أن تصنف كدولة نامية على أي مقياس من المقاييس الثلاثة المذكورة، ثانيا: أن تحصل على أسوأ الدرجات على مقياس الحرية (سبع درجات أو ستة درجات ونصف)، أو أن تحصل، على النقيض من ذلك، على أفضل الدرجات (درجة واحدة أو درجة ونصف). [12]

وبناء على ذلك تكون الجدول التالي:

جدول (1) خصائص الدول النامية وفقا لعدد من المقاييس[13]

الدولة	دليل الحرية * (FH)	مؤشر الحالة الأمنية على دليل الهشاشة† (FSI)	دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية ‡ (HDI)	تصنيف البنك الدولي ※ (WB): دخل:	تصنيف صندوق النقد الدولي †† (IMF)	عدد السكان بالمليون ‡‡
ا- دول ناميه سلطويه						
كوريا الشمالية	7	8.3	NA	NA	NA	
تركمانستان	7	6.3	متوسط	متوسط - مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	5.5
اوزباكستان	7	7.1	مرتفع	متوسط- منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	30.7
سوريا	7	9.8	منخفض	متوسط- منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
الصومال	7	9.4	منخفض	منخفض	NA	
السودان	7	9	منخفض	متوسط- منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
جمهوريه إفريقيا الوسطي	7	9	منخفض	منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
غينيا الاستوائية	7	6.5	متوسط	متوسط مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	0.9
إريتريا	7	7.2	منخفض	منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	5.5
جنوب السودان	7	10	منخفض	منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
طاجيكستان	6.5	6.7	متوسط	متوسط- منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
اذربيجان	6.5	6.2	مرتفع	متوسط - مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
الصين	6.5	5.9	مرتفع	متوسط - مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
لاوس	6.5	5.5	متوسط	متوسط- منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
اليمن	6.5	9.8	منخفض	متوسط- منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
بوروندي	6.5	8.8	منخفض	منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
إثيوبيا	6.5	8.4	منخفض	منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	6.5	9	منخفض	منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
ليبيا	6.5	9.6	مرتفع	متوسط مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
تشاد	6.5	9.4	منخفض	منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	
كوبا	6.5	5.2	مرتفع	متوسط مرتفع	NA	11.4
ب- دول ناميه ديمقراطيه						
كوستاريكا	1	3.6	مرتفع	متوسط مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	4.9
دومينيكا	1	NA	مرتفع	متوسط مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	0.073
مونغوليا	1.5	3.6	مرتفع	متوسط منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	3.1
غانا	1.5	3.8	متوسط	متوسط منخفض	سوق صاعدة واقتصادات نامية	28.7
موريشيوس	1.5	2.3	مرتفع	متوسط مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	1.3
بيليز	1.5	6.4	مرتفع	متوسط مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	0.375
جرينادا	1.5	5.7	مرتفع	متوسط مرتفع	سوق صاعدة واقتصادات نامية	0.107

* Freedom House, "Freedom in the World 2018: Table of Country Scores," Freedom House Website, 2018, https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2018-table-country-scores

† The Fund for Peace, "Fragile States Index," The Fund for Peace Website, 2017 http://fundforpeace.org/fsi/data/

‡ United Nations Development Program, "Human Development Report 2016," March 2017: 202-205, http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

※ The World Bank, "New Country Classification by Income Level," The World Bank Data Blog Webpage, 1 July 2017, https://blogs.worldbank.org/opendata/new-country-classifications-income-level-2017-2018

†† The International Monetary Fund, "World Economic Outlook: Gaining Momentum?" *World Economic and Financial Surveys* (April 2017): 180-181.

‡‡ Numbers are derived from: "Total Population by Country," World Population Review, 2017, http://worldpopulationreview.com/countries/

وبالاعتماد على مقياس البنك الدولي، لأنه كما سبق القول يعد أفضل المقاييس الثلاثة نظرا لاعتماده المباشر على متوسط الدخل القومي لكل فرد وهو مؤشر بسيط وواضح، وباستخدام بعض الحسابات الإحصائية يتضح أن الفئة الوسيطة لدى الدول النامية التسلطية هي "متوسط منخفض" بينما تزداد لدى مجموعة الدول النامية الديمقراطية إلى "متوسط مرتفع".[14] إن هذا يعني إن هناك دليلا في صالح نظرية التحديث حتى على مستوى الدول النامية كمجموعة جزئية من دول العالم.

ولكن من المتعارف عليه في منهجية البحث في العلوم الاجتماعية إن نمط التفسير العام للظواهر لا يجعل من سبب واحد مفسرا شاملا للظاهرة، بمعنى إنه حتى مع وجود دليل على إن الديمقراطية ترتبط بالتحديث، أو بعبارة أخرى إن التحديث يؤدي إلى الديمقراطية، فإن هذا لا يعني مطلقا إن التحديث هو السبب الوحيد أو هو المفسر الشامل لحدوث الديمقراطية، بل لابد وأن توجد أسباب أخرى يتوجب علينا البحث عنها، لا سيما وإنه يظل هناك عدد من الاستثناءات لأي علاقة سببية عامة، هذه الاستثناءات في حد ذاتها تكون في حاجة للبحث عن أسباب لتفسيرها، ويظل العلم على هذه الحال من المحاولات المستمرة لتفسير ما يحدث في العالم.[15]

فإذا وضعنا في الاعتبار إن هناك قدرا لا ينكر من عدم الاتفاق بين الباحثين حول حقيقة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، وهو ما سيتضح في الإطار النظري، فإن التساؤل يظل قائما حول الأسباب التي تؤدي لتباين الدول النامية في مستويات الديمقراطية لديها بغض النظر عن مستويات دخولها، بل ما الذي يؤدي أحيانا إلى تحقق عكس ما تقوله نظرية التحديث حيث توجد دول تسلطية تتفوق دخلا على دول أخرى ديمقراطية، وذلك على الرغم من إن الاتجاه العام كما قلنا آنفا هو في صالح النظرية؟[16] تمثل هذه القضية المشكلة البحثية لهذه الورقة.

2- الإطار النظري:

هناك الكثير من الدراسات التي اهتمت بدراسة النموذج الديمقراطي تعريفا ووصفا وتفسيرا. نعود في هذا السياق فنؤكد إن نظريات التنمية الاقتصادية-الاجتماعية كان لها السبق في محاولة تفسير تباين دول العالم في مستوى الديمقراطية، حيث كان عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتن ليبست **Lipset** من أوائل من حاولوا إقامة العلاقة بين متغيرات الدخل القومي والتصنيع والتحضر والتعليم ووسائل الاتصال من جهة ومستوى الديمقراطية من جهة أخرى،[17] وتبعه في ذلك الكثير من الباحثين الذين شاركوه في اختبار تأثير المتغيرات الاقتصادية على طبيعة نظام الحكم، وكان من أمثال هؤلاء فيليبس كترايت **Phillips Cutright**، ومارفن أولسن **Marvin E. Olsen**، وروبرت دال **Robert Dahl**، وتوصلوا إلى نفس النتائج أيضا.[18]

وقد خضعت نظرية التحديث لكثير من الانتقادات كما سبق العرض في المقدمة، ونضيف إليها في هذا المقام أن البعض قد شكك في وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية

متمثلة في ارتفاع متوسطات الدخول للأفراد في الدول التسلطية وبين حدوث الديمقراطية، حيث ميز آدام شفورسكي Adam Przeworski على سبيل المثال بين سيناريوهين للربط بين الديمقراطية وثراء الدولة، الأول وهو ما أطلق عليه الديمقراطية من الداخل endogenous democratization وهو سيناريو مكافئ لنظرية التحديث وفيه ترتفع الدخول أولا ثم تحدث الديمقراطية لاحقا، والديمقراطية من الخارج، أي من خارج نظرية التحديث، وفيه تحدث الديمقراطية لا بسبب زيادة ثراء الدولة وتحسن أوضاعها الاقتصادية ولكن بسبب عوامل أخرى كهزيمة عسكرية أو رحيل ديكتاتور، وكل ما في الأمر أن الديمقراطية تزداد رسوخا ويقل احتمال تعرضها للانتكاس متى حدثت في دولة غنية.[19] بل ذهب شفورسكي إلى أبعد من ذلك فقال إن بعض الأنظمة الديكتاتورية، مثل ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي وإسبانيا وبلغاريا والأرجنتيتن والمكسيك مكثت لفترات طويلة بعد وصول معدلات دخولها إلى مستويات مرتفعة تفوق متوسطات دخول عدد آخر من الدول التي كانت قد تحولت إلى الديمقراطية أو عادت إليها بحلول الخمسينات من القرن العشرين مثل ألمانيا (الغربية) والنمسا وفرنسا وأيسلندا وإيطاليا وهولندا.[20]

وقد ذهب آخرون إلى إنه لا توجد أي علاقة سببية في أي اتجاه بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بمعنى إنه لا التنمية تؤدي إلى الديمقراطية، ولا الديمقراطية تؤدي إلى التنمية، حيث تحدث الديمقراطية وفقا لهذا التحليل بسبب عوامل أخرى أهمها توجهات الأفراد التي تبنى عبر الزمن وتؤثر فيها دياناتهم وثقافاتهم السياسية وعوامل أخرى مختلطة.[21]

وبالتالي لم تكن التفسيرات الاقتصادية هي الوحيدة التي طرحت لتفسير ظاهرة الديمقراطية، إذ اقترح فريق آخر وجود عدد من العوامل منها التاريخية والثقافية والخارجية ذات التأثير القوي على عمليات التحول عن النظم السلطوية.[22]

من تلك العوامل فكرة التجانس المجتمعي بأبعاده المختلفة إثنيا كان أو دينيا أو طائفيا وأثر ذلك إيجابيا على إمكانية بناء النظام الديمقراطي. [23] هنالك أيضا ذلك العامل المتعلق بثقافة الشعوب ذاتها ومدى إيمانها بالقيم التحتية للديمقراطية كالتسامح ونبذ التعصب والثقة في الآخر والإيمان بأفضلية الديمقراطية على ما سواها من أنظمة الحكم.[24] إلى ذلك يضاف عامل ثالث يرتبط بثقافة النخب السياسية وانفتاحها الفكري وتشربها هي الأخرى بفكرة تسوية نزاعاتها من خلال الأساليب السلمية قبولها واستعدادها للتنازل وقبولها بالحلول الوسطى.[25]

يضيف آخرون فكرة التجربة التاريخية، والتي يقصد بها أن تكون الدولة قد عرفت في فترة زمنية سابقة تجربة ديمقراطية وجدت بها أنظمة حكم تستند إلى مؤسسات سياسية منتخبة من الشعوب، حتى وإن لم تكن هذه التجارب متكاملة أو خالية من النواقص. وفي هذا السياق غالبا ما تطرح التجربة الاستعمارية في الكتابات الغربية كعامل من العوامل المؤثرة إيجابا على التحول الديمقراطي وبالتحديد إذا كانت الدولة المستعمرة هي بريطانيا بسبب تقدم التجربة

الديمقراطية بها زمنيا، وكذلك لمنهج الحكم الاستعماري الذي اتبعته، وهو النموذج غير المباشر الذي كان يقوم على بناء موسسات وطنية للحكم تدين بالولاء للتاج البريطاني. [26]

إلى ذلك فإن فكرة العوامل الخارجية، وإن كان دورها أكثر محدودية، إلا إنها ليست منبتة الصلة بإمكانية إحداث التحول الديمقراطي. وقد لخص صمويل هنتنجتون هذه العوامل في إمكانية أن يحدث التحول في عدد من الدول بسبب وقوع حدث عالمي كحرب كبرى أو تغير عظيم في ميزان القوى الدولي، أو أن تحدث سلسلة من تساقط الأنظمة الدكتاتورية في إقليم ما واحدا تلو الآخر فيما يعرف بنموذج كرات الثلج.[27]

3- فروض الدراسة:

تستخدم الدراسة الأطروحات النظرية السابقة في محاولة تفسير ظاهرة تباين الدول النامية في تحقيق الديمقراطية وبمعزل عن متغير الدخل. وتركز الدراسة تحديدا على ثلاثة متغيرات هي:

1-4 التجانس المجتمعي: ويقصد به هنا غياب الانقسام الناجم عن عوامل عرقية أو ثقافية. وتنقسم العوامل الثقافية إلى دينية، ومذهبية، ولغوية، وفي بعض الأحيان أيديولوجية أيضا. والمنطق هنا أن الديمقراطية توجد غالبا في مجتمعات تقل بها تلك الانقسامات بحيث تتمتع بدرجة عالية من التماسك الذي يسمح بتكوين أحزاب غير طائفية، وبحيث لا تمثل خسارة حزب أو آخر في المعارك الانتخابية مغرما قاسيا لجمهوره ومؤيديه كما هو الحال في المجتمعات شديدة الانقسام.[28]

وتستخدم الدراسة معامل التشرذم الإثني لقياس مدى التجانس العرقي.

2-4 الثقافة السياسية: يشير هذا المتغير إلى مدى تأييد الشعوب للنموذج الديمقراطي، واعتباره النموذج الأفضل للحكم بالمقارنة بغيره من الأنظمة. وتذهب النظريات هنا إلى أن الدول التي استطاعت تحقيق الديمقراطية هي تلك التي تتمتع فكرة الحكم الديمقراطي بها بنسب تأييد تزيد عن نظيراتها فيمن عداها من الدول.

وتستخدم الدراسة مسح القيم العالمي لقياس هذا المتغير.

3-4 الخبرة التاريخية: بمعنى وجود سابقة حكم ديمقراطي بالدولة أو خضوعها لتجربة استعمارية من دولة ديقراطية من عدمه.

4- منهج الدراسة:

1-5 التصميم البحثي

قام الفيلسوف الإنجليزي جون ستيوارت ميل بوضع خمس قواعد منطقية للتعميم صارت مع مرور الوقت الأساس الذي يستخدمه الباحثون في عقد المقارنات بين الحالات الدراسية. وعلى الرغم من أنها صيغت بالأساس لخدمة المنطق الاستقرائي **induction** الذي يقوم على دراسة الحالات الجزئية وصولا إلى أحكام عامة، إلا إنه قد شاع استعمال تلك القواعد أيضا لدى تفسير الظواهر بأسلوب الاستنباط **deduction** الذي يجيب على التساؤلات من خلال طرح

نظريات مصوغة سابقا واستخراج الفروض منها ليتم اختبارها لاحقا في الحالات التطبيقية.

ويعد تصميما الحالات الأكثر اختلافا the most different systems design (MDSD)، والأكثر تشابها the most similar systems design (MSSD) من أشهر التصميمات البحثية التي تقوم على قواعد "ميل" المنطقية والتي يشيع استخدامها في الدراسات الكيفية المقارنة. إلا إن قاعدة ميل الثالثة في المقارنة والتي تقوم على دمج الأسلوبين السابقين تعد الفضلى من حيث مستوى الصحة الداخلية للتصميم، بمعنى درجة التأكد من حقيقة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومؤدى هذه الأخيرة، إنه ليس كافيا لإثبات علاقة السببية بين متغيرين أن يتوافر المتغير المستقل في كل الحالات شديدة التباين التي يتواجد بها المتغير التابع (MDSD)، أو أن يظهر كلا المتغيرين المستقل والتابع سويا ويغيبا سويا في الحالات عالية التشابه (MSSD) فقط، وإنما لابد من تحقق الشرطين معا.[29]

وبالتطبيق على مجتمع البحث الخاص بهذه الدراسة، فإن التصميم الأول، الحالات الأكثر اختلافا، يقتضي المقارنة بين دولتين مختلفتين تماما في الظروف ومتفقتين في النتيجة (كلاهما ديمقراطي). يتحقق ذلك مثلا في المقارنة بين مونغوليا وكوستاريكا. أما التصميم الآخر، الحالات الأكثر تشابها، فيتطلب المقارنة بين دولتين متشابهتين في الظروف ومختلفتين في النتيجة (أحدهما ديمقراطي والآخر تسلطي)، مثل مونغوليا وتركمانستان. أما التصميم المزدوج فإنه يتطلب المقارنة بين الحالات الثلاث في آن واحد، بحيث يعتبر المتغير المستقل (أ) سببا في حدوث المتغير التابع (ب) إذا توافر (أ) في مونغوليا وكوستاريكا (الدولتين الديمقراطيتين المختلفتين) وغاب في تركمانستان (غير الديمقراطية المتشابههة مع إحدى الحالتين السابقتين، وهي هنا مونغوليا). وهذا هو التصميم الذي سوف تستخدمه الدراسة مع زيادة الحالات.

5-2 اختيار حالات الدراسة:

يمثل اختيار الحالات الدراسية أهمية كبرى في البحث العلمي؛ ذلك أن هذه الخطوة تؤثر على اختبار الفروض وبالتالي على النتائج التي تتوصل إليها الدراسة. وتسعى الدراسة إلى تطبيق التصميم المزدوج بشكل موسع يشمل كافة المجموعات الثقافية لدول الجنوب أو الدول النامية. ومن أجل هذا الغرض، استقر الباحث على ثلاثة أزواج من الدول هي: تركمانستان 7/منغوليا 1.5، غينيا الاستوائية 7/غانا 1.5، وكوبا 7/كوستاريكا 1.

أما عن معايير اختيار هذه الحالات فتمثلت في:

أولا: اختيار حالتين متناقضتين من كل مجموعة ثقافية داخل الدول النامية، وهي مجوعة الدول الآسيوية، مجموعة الدول الإفريقية، مجموعة دول أمريكا اللاتينية.

ثانيا: تفضيل الدول التي حصلت على أقل درجات (7) والدول التي حصلت على أعلى الدرجات (1) في كل مجموعة، والانتقال في حال عدم توفر ذلك إلى دولة ذات تقدير لاحق من الطرفين (6.5 للتصنيف السلطوي، و 1.5 للتصنيف الديموقراطي).

ثالثا: حال توافر أكثر من بديل ينتمي لنفس المجموعة الثقافية داخل فئة الدول التسلطية، يتم اختيار الدولة التي تحصل على ترتيب أفضل على مؤشر الحالة الأمنية، وهو جزء من دليل الدول الهشة (الدول الفاشلة سابقا)؛[30] والعبرة هنا هي الرغبة في استبعاد الدول التي تعاني من التدهور الشديد في حالة استقرارها السياسي حتى تجوز المقارنة بغيرها من الدول النامية الديمقراطية؛ حيث إنه من اليسير جدا أن ننسب الاختلاف بين دولة نامية وأخرى في مجال الحكم الديمقراطي إلى معاناة الدولة التسلطية من حرب أهلية أو نزاعات مسلحة بين طوائفها أو أي أوضاع أمنية أو سياسية أخرى غير مستقرة.[31]

رابعا: بعد تطبيق المعايير السابقة كان الاختيار يدق أحيانا بين دولتين تصلحان للعب نفس الدور في المقارنة؛ فهناك كوستاريكا ودومينيكا كمثال للدول اللاتينية الديمقراطية، وكذلك غانا وموريشيوس كمثال للدول الإفريقية الديمقراطية. تحيزت الدراسة للدول الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان، وبالتالي تمثل القرار الأخير في استبعاد كل من دومينيكا وموريشيوس.[32]

خامسا: يلاحظ على الحالات المختارة أن الدول التسلطية بها جميعها ذات دخل متوسط مرتفع، بينما اثنتان من الدول الديمقراطية المناظرة لها جغرافيا وثقافيا ذات دخل متوسط منخفض وفقا لتصنيف البنك الدولي. إن تناول حالات تمثل تحديا لنظرية التحديث والتنمية الاقتصادية كهذه يمثل محاولة حقيقية للتوصل إلى المسببات الأخرى للديمقراطية وبالتالي للإجابة على السؤال البحثي للدراسة.

وبالتالي تتمثل حالات الدراسة في الجدول التالي.

جدول (2) حالات الدراسة

الدولة	دليل الحرية (FH)	مؤشر الحالة الأمنية على دليل الهشاشة	تصنيف البنك الدولي (WB): دخل:	متوسط الدخل للفرد 2017 بالدولار	عدد السكان بالمليون
تركمانستان	7	6.3	متوسط – مرتفع	6,987	5.5
غينيا الاستوائية	7	6.5	متوسط – مرتفع	12,029	0.9
كوبا	6.5	5.2	متوسط – مرتفع	7,578	11.4
كوستاريكا	1	3.6	متوسط – مرتفع	9,714	4.9

مونغوليا	1.5	3.6	متوسط – منخفض	3,894	3.1
غانا	1.5	3.8	متوسط – منخفض	1,708	28.7

1- المناقشة والنتائج:

1-6 التجانس المجتمعي:

يبحث هذا الجزء في حالة التجانس المجتمعي من حيث التركيب العرقي واللغوي والديني (أو المذهبي) داخل كل دولة من الدول الست محل الدراسة؛ حيث يغلب أن تمثل هذه العناصر العوامل الأكثر أهمية في وصف حالة الانقسام المجتمعي داخل الدول.

1-1-6 تركمانستان: دولة عالية التجانس بالنسبة للأبعاد الثلاثة. فعلى مستوى العرق، يحتل التركمان المركز الأول بلا منازع حيث يشكلون 85 بالمائة من إجمالي السكان، بينما تتوزع نسبة الخمس عشرة بالمائة الباقية بين الأوزبك (5%) والروس (4%) وآخرين (6%). يتوافق الانقسام اللغوي تقريبا مع الانقسام الإثني، حيث تشكل التركمانية اللغة الغالبة بنسبة 72% من السكان، يليها الروسية (12%)، فالأوزبكية (9%). أما من حيث الديانة فيأتي الإسلام في المرتبة الأولى بنسبة 89% من السكان، يليه المسيحية الأوثوذكسية الشرقية بنسبة 9%.[33]

2-1-6 مونغوليا: تعتبر مونغوليا دولة متجانسة بالنسبة للعرق واللغة، حيث تنتمي الغالبية العظمى من السكان للعرق المعروف بالكالك Khalkh بنسبة 81.9%، بينما تتوزع النسبة الباقية على العديد من الإثنيات المختلفة التي لا يتجاوز أكبرها حجما 3.8% من إجمالي السكان (عرق الكازاك Kazak)، كما يتحدث المنغولية 90% من السكان. أما من حيث الديانة، فالأمر مختلف قليلا؛ حيث توجد كتلتان كبيرتان هما كتلة البوذيين التي تشكل أغلبية بهامش بسيط (53%) وكتلة الذين لا يعتنقون أية ديانة (حوالي 39%)، ويأتي بعدهما أقليات صغيرة من المسلمين (3%)، والمسيحيين (2.2%) وغيرهما.[34]

3-1-6 غينيا الاستوائية: عالية التجانس من حيث العرق (يشكل الفانج Fang حوالي 86% من السكان)، وإلى حد معتدل من ناحية اللغة (68% يتحدثون الإسبانية التي تعتبر اللغة الرسمية إضافة إلى اللغة الفرنسية). كما إنها شديدة التجانس من حيث الديانة حيث يدين 93% من السكان بالمسيحية، و2% فقط بالإسلام.

4-1-6 غانا: ما يميز غانا إنه لا يوجد بها مجموعة عرقية واحدة تنتمي إليها أغلبية السكان، حيث تتمثل أكبر العرقيات في الأكان Akan الذين يشكلون 47.5% فقط من السكان، كما تتوزع النسبة الباقية من السكان على عدد آخر غير قليل من الأقليات الإثنية. يتأكد هذا الانقسام بشكل أكبر على محور اللغة؛ حيث إنه وإن كانت الإنجليزية هي اللغة الرسمية للبلاد، إلا إن هناك عددا آخر كبيرا نسبيا من اللغات المحلية التي لا يشكل متحدثو أي منها أغلبية

واضحة. ومن حيث الديانة، يشكل المسيحيون النسبة الغالبة (71.2%) وإن كانوا ينقسمون بشكل عميق مذهبيا، بينما يشكل المسلمون 17.6%.

6-1-5 كوبا: يعتبر الشعب الكوبي متجانسا إلى حد ما من ناحية العرق؛ حيث يشكل ذوو الأصول البيضاء 64.1% من السكان، يليهم أصحاب البشرة السمراء بما نسبته 9.3% من الإجمالي، أما النسبة الباقية، وتزيد عن الربع تقريبا، فتعتبر مختلطة. كذلك تتحدث الغالبية العظمى من السكان اللغة الإسبانية. ومن حيث الديانة، يعتنق 85% من السكان المذهب الكاثوليكي، فيما تدين النسبة الباقية بمذاهب مسيحية أخرى.

6-1-6 كوستاريكا: يشكل البيض الغالبية العظمى من السكان بنسبة 83.6%، كما إن اللغة الإسبانية هي اللغة الغالبة وكذلك الرسمية. أما من حيث الديانة، فالانسجام هو السمة الغالبة أيضا حيث لا تزيد نسبة من لا يعتنقون المسيحية بمذاهبها المختلفة عن 8% فقط من إجمالي السكان.

<u>الاستنتاج:</u> لا يوجد دليل على ارتباط طبيعة النظام من حيث كونه ديمقراطيا أم تسلطيا بمدى الانسجام المجتمعي علي أي من المحاور الخاصة بالأخير سواء كان الإثنية أو اللغة أو الديانة. فإذا كانت مونغوليا "الديمقراطية" متجانسة إلى حد كبير من حيث العرق واللغة، فإن تركمانستان "السلطوية" متجانسة بنفس القدر تقريبا بالنسبة للعاملين، وإذا كانت كوستاريكا "الديمقراطية عالية التجانس من حيث الديانة، فكذلك الحال مع غينيا الاستوائية "السلطوية".

إلى ذلك فقد قدم الباحثون عددا من المحاولات لقياس مدى التجانس في المجتمعات المختلفة على المحاور الثلاثة المذكورة أو بعضها. وتقوم الفكرة على قياس مقلوب التجانس، وهو التشرذم، وتعريفه إنه يساوي احتمال أن ينتمي أي فردين يختاران بشكل عشوائي من بين مواطني الدولة إلى مجموعتين عرقيتين (أو لغويتين أو دينيتين) مختلفتين، ويتراوح هذا الاحتمال بين الصفر والواحد، حيث يشير الصفر إلى التجانس التام، بمعنى إنه لا يوجد أي احتمال لأن يكون الشخصان المختاران مختلفين، بينما يدل الواحد على التشرذم الكامل، بمعنى وجود يقين بانتماء الشخصين المختارين إلى مجموعتين متباينتين.[35] ويشير الجدول التالي إلى المعاملات المحسوبة في ألبرتو أليسينا **Alberto Alesina**.

جدول (3) درجات التجانس المجتمعي في حالات الدراسة

الدولة	التشرذم الإثني	التشرذم اللغوي	التشرذم الديني
تركمانستان	0.39	0.40	0.23
مونغوليا	0.37	0.37	0.08
غينيا الاستوائية	0.35	0.32	0.12

غانا	0.67	0.67	0.80
كوستاريكا	0.24	0.05	0.24
كوبا	0.59	0.00	0.51
أوزبكستان	0.41	0.41	0.21

Source of data: Alberto Alesina, Arnaud Devleeschauwer, William Easterly, Sergio Kurlat, and Romain Wacziarg, "Fractionalization," *Journal of Economic Growth* 8, no. 2 (June 2003), Appendix 1: 176-181.

وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة للمقارنة بين متوسطات المتغيرات الثلاثة بالنسبة للمجموعتين من الدول تبين إنه لا يوجد اختلاف معنوي بين هذه المتوسطات،[36] وهو ما يؤكد النتيجة التي تقدم الحديث عنها.

6-2 الثقافة السياسية:

تعتمد الدراسة في هذا الجزء على نتائج استطلاعات مسح القيم العالمي World Values Survey في دورته السادسة، والتي امتدت بين عامي 2010-2014. ولقياس مدى إيمان شعوب الدول محل الدراسة بالديمقراطية، وجد الباحث إن هناك أربعة تساؤلات قد تصلح لقياس إيمان المواطنين بالديمقراطية، وهي كالتالي: سؤال عما إذا كان المبحوث يرى أن الأفضل للدولة أن يحكمها زعيم قوي لا يأبه بالبرلمان أو الانتخابات، وثان عما إذا كان من الأفضل أن يقوم الخبراء في المجالات المختلفة باتخاذ القرارات بدلا من الحكومات، وثالث عن مدى تفضيل المبحوث لحكم المؤسسة العسكرية، ورابع وأخير عما إذا كان النظام الديمقراطي هو الأفضل لحكم البلاد.

وقد جاءت الأسئلة الأربع متتالية في الاستبيان الذي يستخدمه المسح، وعرضت أربع فئات للإجابة على المبحوثين، وهي: جيد جدا، جيد إلى حد ما، سيئ، سيئ جدا. ومن الواضح أن هذه التساؤلات تستبطن منطقا يقوم على تقديم أشهر ثلاث بدائل لنموذج الحكم الديمقراطي الذي يقوم على فكرة إنشاء أحزاب تمثل المصالح المختلفة والمتناقضة أحيانا لقطاعات المواطنين المتعددة، بحيث تتنافس هذه الأحزاب في انتخابات حرة ونزيهة في محاولة للحصول على توكيل من المواطنين لتكوين حكومات تستند إلى أغلبيات برلمانية واضحة، وبحيث يستند نمط سن التشريعات والتوصل إلى القرارات إلى فكرة الحوار والتنازل والحلول الوسطى. نعود فنقول إن أشهر ثلاث بدائل للحكم الديمقراطي هو حكم الفرد وهو ما يطلق عليه الأوتوقراطية autocracy، وحكم الخبراء وهم من يُسمَّون بالتكنوقراط technocrats، وحكم المؤسسة العسكرية، وهو ما ركزت عليه الأسئلة الثلاثة.

تتوافر بيانات المسح لكل من أوزبكستان وغانا،[37] حيث أجري الاستطلاع في الأولى في 2011 والأخرى في 2012.[38] وقد قام الباحث ببناء مؤشر index مجمع للأسئلة الثلاثة الأولى دون الرابع؛ حيث يميل المواطنون في الغالب في أي دولة إلى الإعلان عن تأييد النظام الديمقراطي حتى وإن كانوا يعيشون في ظل نظام سلطوي، وبذلك فإن هناك بعض الشكوك حول مدى صلاحية validity هذا السؤال لقياس مدى إيمان المواطنين بالديمقراطية.

جدول 4: مؤشر تأييد الديمقراطية

الدولة	درجة التأييد للنظام الديمقراطي	معامل الالتواء
أوزبكستان	2.5	0.43
غانا	3.1	-0.48

يتراوح هذا المؤشر بين درجة واحدة وأربع درجات. ونظرا لأن أكواد فئات الإجابة معكوسة، بمعنى إن فئة "جيد جدا" تأخذ رقم 1، وسيئ جدا تأخذ رقم 4، ونظرا لأن المبحوث يقترب أكثر من النموذج الديمقراطي كلما أبدى امتعاضه من النماذج البديلة، فإن المحصلة النهائية إن الدرجة الأعلى تعني إيمانا أكبر بالديمقراطية.

يتضح من بيانات الجدول إذن، إن الثقافة السياسية الشعبية في غانا، الدولة الديمقراطية، أكثر نفورا من الحكم الأوتوقراطي والتكنوقراطي والعسكري، وبالتالي أكثر قربا من تأييد النموذج الديمقراطي بشكل يفوق الوضع مع أوزبكستان السلطوية.

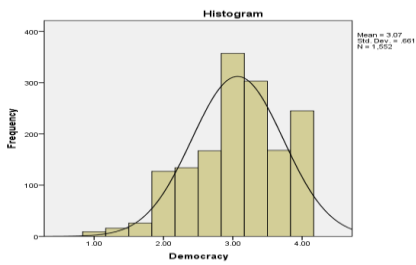

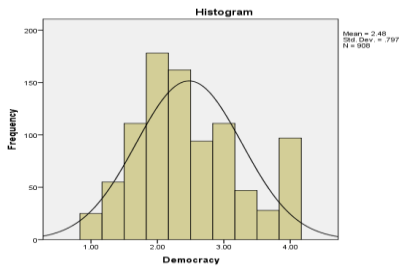

أوزبكستان غانا

معامل الالتواء skewness أيضا ذو دلالة في حالتنا هذه، حيث إشارة المعامل إيجابية في حالة أوزبكستان بمعنى أن ذيل منحنى التوزيع ينحرف إلى اليمين، وبالتالي فالبيانات تتركز على اليسار عند الأرقام المنخفضة (تأييد الأشكال البديلة للديمقراطية)، وهو عكس الحال مع غانا.

الاستنتاج: يؤيد الدليل المتوافر إن هناك اختلافا بين ملامح الثقافة السياسية للمواطنين في الدول الديمقراطية وفي الأخرى السلطوية، حيث يزداد النفور من الأنظمة التسلطية في المجموعة الأولى من الدول عن الحال في المجموعة الأخرى.

6-3 الخبرة التاريخية:

6-3-1 تركمانستان: لم تشهد تركمانستان تجربة ديمقراطية في أي مراحل تاريخية سابقة، بل إنها لم تعرف كيانا سياسيا موحدا حتى عام 1925 عندما أصبحت رسميا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وقبل هذا التاريخ كانت قد خضعت للنفوذ الروسي في شكل مقاطعات منفصلة. وقد حصلت الدولة على استقلالها في مطلع التسعينات من القرن العشرين لتعيش تحت نظام شديد التسلط يقوده الرئيس صابر مراد نيازوف Saparmurat Niyazov الذي رحل في عام 2006 ليحل محله وزيره جوربانجولي بردي محمدوف Gurbanguly Berdymukhammadov، والذي استمر هو الآخر في الطريق التسلطي. [39]

6-3-2 مونغوليا: حصلت مونغوليا عن استقلالها عن الصين في عام 1913 في أعقاب الثورة التي أطاحت بالنظام الإمبراطوري بالأخيرة قبل ذلك بعامين، وعلى الرغم من إن مونغوليا لم تكن يوما جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق، إلا إنه في عام 1924 استطاع الحزب الشيوعي المونغولي، والذي كان قد تأسس قبلها بأربع سنوات واستطاع الانتصار في مواجهات مسلحة على القوميين، استطاع تأكيد سيطرته على مقدرات البلاد، حيث دشن دستورا جديدا جعل نمط الحكم شبيها بالنموذج السوفيتي ذي الحزب الواحد والاقتصاد المركزي. ولم تبدأ الأمور في الانفراج إلا كإنعكاس لمحاولات الانفتاح التي حدثت في الثمانينات في الدولة النموذج، حيث تم السماح في مونغوليا لأول مرة لغير الشيوعيين بالوصول إلى البرلمان، كما تم قبول فكرة تواجد غير رسمي لبعض التيارات السياسية المعارضة. وفي عام 1992، تم إعلان الدستور الديمقراطي الجديد للبلاد، حيث تم تقسيم السلطة بين الفروع الثلاث للحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل متوازن، وتم السماح بالتعددية الحزبية ومبدأ تداول السلطة. [40]

6-3-3 غينيا الاستوائية: تقع غينيا الاستوائية في غرب القارة الإفريقية، وتتكون من جزء قاري وخمس جزر أطلسية مجاورة للساحل يطلق على أكبرها ميوكو Mioko، وهي التي تحتضن عاصمة البلاد مالابو Malabo.[41] كانت جزيرة ميوكو هي أول ما اكتشفه الغرب من غينيا الاستوائية الحالية، حيث عثر عليهه البرتغاليون في الربع الأخير من القرن الخامس عشر، وحملت حينها اسم فرناندو بو Fernando Po، ومنها بسطوا سيطرتهم على الساحل أيضا. وقد استمر الوجود البرتغالي على الجزيرة والساحل لمدة ثلاثة قرون تقريبا، حيث توصلوا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى اتفاقية مع إسبانيا لمقايضة المستعمرات، حصلت بموجبها الأخيرة على هذه المنطقة من القارة الإفريقية في مقابل حصول البرتغال على البرازيل. ولكن بعد هذه الاتفاقية بسنوات قليلة اضطرت إسبانيا إلى إخلاء قواتها بسبب انتشار وباء بين الجنود، وقامت بتأجير بعض المناطق لبريطانيا التي أرادت إنشاء مراكز عسكرية عليها لمراقبة وقف الاتجار في العبيد. وعلى الرغم من محاولات بريطانيا المستمرة لإقناع إسبانيا بالتنازل عن الإقليم نهائيا لصالحها، إلا إن الاخيرة رفضت، وعادت بقواتها مرة أخرى في عام 1844. في عام 1959 أصبحت غينيا الاستوائية إقليمين لإسبانيا ما وراء البحار بحيث تم منح حقوق الجنسية الإسبانية لكافة مواطنيها، وتم تعيين حاكمين مدنيين لها. وفي عام 1968 حصل الإقليمان على استقلالهما الكامل. وفي هذه التجربة التاريخية لا يوجد ما يشير إلى إن غينيا الاستوائية قد عرفت أي تجربة في الحكم الديمقراطي تحت أي من القوى الاستعمارية التي مرت عليها.[42]

ولا يختلف حاضر الدولة من هذه الزاوية كثيرا عن ماضيها، حيث لم تعرف منذ استقلالها حتى اليوم سوى حاكمين فقط هما فرانسيسكو ماسياس انجيوما Francisco Macias Nguema حتى 1979، والرئيس الحالي تيودور أوبيانج انجيوما امباسوجو Teodoro Obiang Nguema Mbasogo. وكلاهما سار على نفس النهج السلطوي.[43]

6-3-4 غانا: لغانا تجربة مختلفة عن جميع الحالات السابقة، إذ إنها خضعت للاستعمار البريطاني بشكل كامل منذ مفتتح القرن العشرين، وبالتالي عرفت بشكل تدريجي حياة سياسية على قدر من المؤسسية، حيث أنشأ كوامي نكروما Kwame Nkrumah حزب المؤتمر الشعبي Convention People's Party لكي يواجه المستعمر، وتم إنشاء مجلس تشريعي تحول إلى برلمان حقيقي ذي صلاحيات استطاع في النهاية أن يأخذ بنفسه قرار الاستقلال عن بريطانيا في عام 1957، كما كانت هناك انتخابات عامة برلمانية، وحكومة ومعارضة إبان فترة الاحتلال. ترسخت هذه الخبرة الديمقراطية في أذهان الطبقة السياسية في غانا، فعلى الرغم من

الانحراف السريع الذي حدث عقب الاستقلال عن الطريق الديمقراطي، وذلك من خلال نكروما نفسه الذي لم يسمح بوجود أحزاب سوى حزبه فقط، وأعلن نفسه زعيما للدولة والحزب مدى الحياة، وعلى الرغم من الانقلابات العسكرية المتكررة التي أطاح أولها بنكروما نفسه عام 1966، إلا إن المتابع لتاريخ غانا يجد إنه كانت هناك محاولات متكررة للرجوع للنموذج الديمقراطي مرة أخرى. حدث ذلك في الفترة 1969-1972، ثم مرة أخرى بين عامي 1979-1981، ثم مرة ثالثة عام 1992، إلى أن أخذت الأمور في الاستقرار بدءا من عام 2001 مع تنحي الرئيس جيري رولينجز Jerry Rawlings مع نهاية فترته الثانية.[44]

5-3-6 كوبا: منذ بداية اتصالها بأوربا وقعت كوبا تحت تأثير ثلاثة قوى كبرى هي إسبانيا منذ عام 1492 ولمدة أربعة قرون متتالية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية منذ مفتتح القرن العشرين وحتى ثورة فيدل كاسترو 1958، ثم الاتحاد السوفيتي منذ بداية الستينات من نفس القرن وحتى عام 1991 مع انهيار الأخير. ولم تشهد كوبا أي خبرة ديمقراطية سوى مع فترة النفوذ الأمريكي التي كانت في البداية أشبه بالاحتلال الفعلي، وعلى الرغم من ذلك فقد اتسمت هذه الديمقراطية بالكثير من مظاهر الفساد والانحراف ومحاولات الهيمنة التسلطية من جانب الرؤساء المنتخبين. هذا بالإضافة إلى إهدار حقوق الكوبيين ذوي الأصول الإفريقية وإقصائهم المستمر من مؤسسات الحكم حتى نهاية هذه الفترة "الديمقراطية". ومع وصول كاسترو إلى الحكم، وقعت كوبا تحت التأثير المباشر للاتحاد السوفيتي، حيث تم استنساخ التجربة الشيوعية في الحكم من خلال وجود حزب واحد، والأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادي المركزي، وتأميم الأعمال الخاصة الكبرى والصغرى، ... إلخ. وعلى الرغم من رحيل كاسترو عن عالم السياسة بالتنحي لصالح أخيه راؤول في عام 2006، ثم عن العالم في 2016، إلا إن النظام المركزي التسلطي الذي وضع أركانه منذ ما يقارب الستين عاما ما يزال قائما.[45]

6-3-6 كوستاريكا: شهدت كوستاريكا تاريخيا سياسيا أكثر هدوءا من أغلب دول أمريكا اللاتينية. اكتشفها كريستوفر كولمبوس في رحلته الرابعة إلى المنطقة عام 1502، ولم تكترث بها إسبانيا حتى بدايات العقد السابع من نفس القرن، حيث لم تتمتع كوستاريكا بنفس الموارد التي تمتعت بها أقاليم أخرى بالقارة. لم تهتم إسبانيا بالاستثمار في البنية التحتية بالمستعمرة، أو حتى على تعظيم الاستفادة الاقتصادية منها بسبب ضعف الموارد، ونتيجة لذلك أصبح معظم السكان مجرد ملاك لعدد كبير من المزارع الصغيرة التي تقوم على إنتاج الكاكاو، والذي مثل النشاط الاقتصادي الأبرز بالإقليم. حصلت كوستاريكا على استقلالها من إسبانيا وانضمت في ذات الوقت إلى الإمبراطورية المكسيكية الوليدة التي شملت عدة دول بالمنطقة في عام 1821، وبعد تجربة كونفيدرالية أخرى انتهت في عام 1837 فضلت كوستاريكا أن تفرض على نفسها

حالة من العزلة الاختيارية. لم يعكر صفو الحكم الديمقراطي في كوستاريكا سوى حدثين فقط، تمثل الأول في انقلاب قصير الأجل خلال الفترة 1917–1919، والآخر في حرب أهلية استغرقت آثارها العام ونصف العام في 1948، لتنتهي بإعلان دستور جديد ودائم للبلاد في عام 1949، ويعود الحكم الديمقراطي مرة أخرى.[46]

الاستنتاج: لا يوجد دليل قوي في الحالات المدروسة على إن الخضوع لتجربة استعمارية غربية يرتبط بإقامة النظام الديمقراطي. فعلى الرغم من أن غانا التي أصبحت ديمقراطية اليوم قد تعرضت للاستعمار البريطاني إلا إن مونغوليا التي لم تخضع لتجربة مماثلة قد استطاعت تحقيق الديمقراطية أيضا.

الخاتمة:

حاولت هذه الورقة البحث في الأسباب التي تؤدي إلى تباين الدول النامية في تحقيق الديمقراطية وذلك باستخدام أحد تصميمات دراسة الحالة وهو الأسلوب المشترك للاتفاق والاختلاف، وبالمقارنة بين ست حالات، ثلاثة منها من أسوأ الدول النامية تصنيفا، وثلاثة من أفضل الدول النامية ترتيبا على أحد أهم مقاييس الديمقراطية وأكثرها شيوعا في الدراسات السياسية. وقد تمثل الهدف المبدئي للدراسة في التحقق مما إذا كانت نظرية التحديث تنطبق على الدول النامية كمجموعة جزئية من دول العالم، وقد تبين صدق ذلك الفرض بشكل مبدئي، فتم الانتقال إلى الهدف الآخر المتمثل في معرفة الأسباب الأخرى التي تؤثر على مستوى الديمقراطية في تلك الدول بغض النظر عن المستوى الاقتصادي لها. في سبيل ذلك تم اختبار علاقة ثلاثة متغيرات إضافية بالمتغير التابع هي التجانس المجتمعي، الثقافة السياسية، الخبرة التاريخية.

وتخلص الدراسة أولا إلى وجود دليل يؤيد صحة الفرض الرئيسي لنظرية التحديث بالنسبة لمجموعة الدول النامية، حيث يرتفع متوسط دخل الأنظمة الديمقراطية عن نظيراتها التسلطية. وثانيا، فإنه مع تنحية المتغير الاقتصادي واختبار العلاقة بين الديمقراطية والمتغيرات الثلاثة المذكورة تبين إن التشرذم/التجانس المجتمعي بمحاوره الثلاثة العرقي واللغوي والديني لا يؤثر على درجة تقدم الديمقراطية في الدولة. كذلك كانت الحال مع التجربة الاستعمارية الغربية، حيث تبين تداخل الأدلة فيما يتعلق بهذا المتغير. إلا إن الدليل المتاح قد أيد وجود تأثير لنمط الثقافة السياسية للشعوب على طبيعة النظام السياسي بها، حيث ارتبطت النظم الديمقراطية في المتاح من حالات الدراسة بوجود ثقافة سياسية لدى المواطنين هي الأكثر نفورا من أنماط الحكم غير الديمقراطية.

وبالتالي، تصبح المتغيرات التي يحتمل أن يكون لها تأثير على مستوى الديمقراطية في الدول النامية هي مستوى التنمية الاقتصادية أ/و وجود ثقافة سياسية تؤمن بالديمقراطية وتنفر من أضدادها، بينما يبقى متغير الخبرة التاريخية في حاجة إلى المزيد من الدراسات للتأكد من طبيعة علاقته بالديمقراطية.

هوامش الدراسة

[1] See Howard J. Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues (Maryland: Rowman and Littlefield, 2007), 47-65.

[2] Ibid.

[3] Ibid., 59-65.

[4] Andres Valesco, "Dependency Theory," *Foreign Policy* 133 (Nov.- Dec. 2002): 44-45.

[5] See for example: Kenneth A. Bollen and Robert W. Jackman, "Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960s," *Research in Political Sociology* 1 (1985): 27-48; Axel Hadenius and Jan Teorel, "Cultural and Economic Prerequisites of Democracy: Reassessing Recent Evidence," *Studies in Comparative International Development* 39.4 (Winter 2005): 87-106; Zehra F. Arat, "Democracy and Economic Development: Modernization Theory Revisited," *Comparative Politics* 21.1 (Oct. 1988): 21-36.

[6] Lynge Nielsen, "Classifications of Countries Based on Their Level of Development: How it is Done and How it Could be Done," a working paper published by the International Monetary Fund (2011), 14-18, https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/pubs/ft/wp/2011/_wp1131.ashx

[7] "New Country Classification by Income Level," *The World Bank Data Blog Webpage*, 1 July 2017, https://blogs.worldbank.org/opendata/new-country-classifications-income-level-2017-2018

[8] Nielsen, "Classifications of Countries," 19.

[9] "Human Development Index (HDI)," *United Nations Development Program: Human Development Reports*, accessed 13 August 2017, http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi

[10] "International Human Development Indicators," ibid, 13 August 2017, http://hdr.undp.org/en/countries

[11] Nielsen, "Classifications of Countries," 19

[12] يتم القياس بالنظر إلى شقين هما الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويتدرج المقياس من واحد (أفضل الدول) إلى سبعة (أسوأ الدول).

[13] تم حذف الدول التي صنفت كدولة متقدمة على الأقل في دليل واحد من الأدلة الثلاثة، وهي كالتالي:

دول متقدمة على دليل التنمية البشرية والبنك الدولي معا: السعودية، البحرين، تشيلي

دول متقدمة على دليل التنمية البشرية فقط: روسيا، جزر مارشال، كرواتيا

دول متقدمة على دليل البنك الدولي فقط: أوروجواي

[14] باستخدام اختبار Kruskal-Wallis تبين معنوية وجود فروق بين المجموعتين من الدول حيث sig.= 0.29

[15] Earl Babbie, *The Basics of Social Research*, 5th ed. (Belmont, CA, US: Wadsworth, 2011), 99-100.

[16] يتبين ذلك في بعض الحالات المختارة للدراسة حيث تتمتع تركمانستان وغينيا الاستوائية، وهي من أشد الدول تسلطية في العالم، بدخول متوسطة مرتفعة، بينما تنتمي مونغوليا وغانا، الدولتان الديمقراطيتان، إلى شريحة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.

[17] Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *The American Political Science Review* 53.1 (March 1959): 69-105.

[18] See: Phillips Cutright, "National Political Development: Measurement and Analysis," *American Sociological Review* 28.2 (Apr., 1963): 253-264; Marvin E. Olsen, "Multivariate Analysis of National Political Development," *American Sociological Review* 33.5 (Oct. 1968): 699-712; Robert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971).

[19] Adam Przeworski and Fernando Limongi, "Modernization: Theories and Facts," World Politics, vol.49, no.2 (Jan.1997): 155-183.
[20] Ibid., 160.
[21] Daron Acemoglu and James A. Robinson as cited in: Ronald Inglehart and Christian Welzel, "Changing Mass Priorities: The Link Between Modernization and Democracy," *Perspectives on Politics*, vol. 8, no.2 (June 2010): 551.
[22] See for example: Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: The University of Oklahoma Press, 1991), 37-38.

[23] See: Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (Yale: Yale University Press, 1977).
[24] See: Moataz Bellah Mohamed Abdel Fattah, "Islam and Democracy: An Empirical Examination of Muslims' Political Culture," (PhD Diss., Western Michigan University, 2004, Proquest).

[25] Lijphat, Democracy.
[26] Christopher Clague, Suzanne Gleason and Stephen Knack. "Determinants of Lasting Democracy in Poor Countries: Culture, Development, and Institutions." *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 573 (Jan 2001): 16-41.
[27] Huntington, *Third Wave*, 31-34.
[28] على الرغم من وجود استثناءات لهذا الاتجاه العام، بمعنى وجود دول على درجة عالية من الانقسام على أي محور من المحاور الثلاثة ومع ذلك هي دول راسخة في الديمقراطية، وذلك مثل كندا التي يرتفع فيها معدل الانقسام العرقي بدرجة كبيرة (انظرتكوين المجموعات العرقية في كندا على: "Canada," CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/print_ca.html)، إلا إن ذلك لا ينال من حقيقة إن مختلف المنظرين قد أيدوا هذا التوجه، ومنهم أرند ليبهارت ذاته مؤسس نظرية الديمقراطية التوافقية التي تقوم على فكرة إمكانية قيام الديمقراطية في مجتمعات غير متجانسة، حيث أقر بصعوبة ذلك في مفتتح دراسته عن الديمقراطية في الدول التعددية. انظر: Liphart, Democracy, 1.
[29] See: "Mill's Methods," Encyclopedia Britannica Online, 2018, https://www.britannica.com/topic/Mills-methods
[30] دليل الدول الهشة Fragile States Index (Formerly, Failed States Index) هو مقياس يعبر عن حالة الاستقرار الكلي في الدول من خلال استخدام 12 مؤشرا مصنفة في خمس مجموعات هي: *مجموعة مؤشرات التماسك* (الحالة الأمنية، انقسام النخب، وجود مظالم جماعية)، *ومجموعة المؤشرات الاقتصادية* (الانحدار الاقتصادي والفقر، التنمية غير المتكافئة، نزيف العقول)، *ومجموعة المؤشرات السياسية* (شرعية الدولة، الخدمات العامة، حقوق الإنسان وسيادة القانون)، *ومجموعة المؤشرات الاجتماعية* (الضغوط السكانية، اللاجئين)، وأخيرا *مجموعة المؤشرات متعددة القطاعات* (التدخلات الخارجية السياسية والاقتصادية). المصدر:
"Fragile States Index Methodology and CAST Framework," The Fund for Peace, 2017, http://fundforpeace.org/fsi/2017/05/13/fragile-states-index-and-cast-framework-methodology/fsi-methodology/

[31] يشمل مؤشر الحالة الأمنية نشوب أعمال عنف ذات طبيعة سياسية، وجود متمردين أو ميليشيات مسلحة، استخدام مجموعات شبه عسكرية خاصة لتأمين الممتلكات، وقوع حرب أهلية أو مقدمات لها، كما يشمل مدى وجود ثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة. المصدر: Ibid, 6.

[32] دومينيكا جزيرة صغيرة مساحتها 751 كيلو مترا مربعا، تقع في البحر الكاريبي، بلغ عدد سكانها أقل من 74 ألف نسمة وفقا لتقديرات عام 2017، وتأتي في المركز الـ 22 على قائمة أصغر دول العالم بترتيب تصاعدي. موريشيوس جزيرة صغيرة تزيد مساحتها قليلا عن ألفي كيلومتر مربع، تقع في المحيط الهندي، تنتسب لقارة إفريقيا، بلغ عدد سكانها حوالي 1.3 مليون نسمة وفقا لتقديرات نفس العام، تأتي في المركز الـ 26 على نفس القائمة.

[33] "Turkmenistan," CIA World Factbook, 14 Nov. 2017, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tx.html

[34] "Mongolia," Ibid.

[35] Alberto Alesina, Arnaud Devleeschauwer, William Easterly, Sergio Kurlat, and Romain Wacziarg, "Fractionalization," *Journal of Economic Growth* 8(2) (June 2003): 158.

[36] تم استخدام اختبار Kruskal Wallis لتقدير معنوية الفروق بين المتوسطات، وأشارت المعاملات إلى قبول الفرض العدمي، بمعنى عدم وجود اختلاف بين المتوسطات وذلك بالنسبة للمتغيرات الثلاثة، ورفض الفرض البديل، حيث كانت قيمة الـ significance لمتغير الإثنية 0.827، ومتغير اللغة 0.513، ومتغير الديانة 0.827 وجميعها أكبر من نسبة الخطأ المسموح بها وهي 0.05 .

[37] تم الاستعانة بأوزبكستان بدلا من تركمانستان بسبب عدم توافر بيانات عن الأخيرة، وبسبب التشابه الكبير جدا بين الدولتين في معظم الخصائص، بالإضافة إلى حصول الاثنتين على نفس الدرجة على مقياس الحرية.

[38] World Values Survey 2010-2014, http://www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV6.jsp

[39] "Turkmenistan," Britannica Academic, Encyclopedia Britannica, accessed 15 Feb. 2018, http://081078acg.1106.y.http.academic.eb.com.mplbci.ekb.eg/levels/collegiate/article/Turkmenistan/108344

[40] "Mongolia," Ibid.

[41] "Equatorial Guinea Profile – Full Overview," BBC News, Last updated 17 Dec. 2015, http://www.bbc.com/news/world-africa-13317175

[42] "Equatorial Guinea," Britannica Academic, Encyclopedia Britannica, accessed 16 Feb. 2018, https://academic.eb.com/levels/collegiate/article/Equatorial-Guinea/1107794

[43] "Equatorial Guinea Profile," op. cit.

[44] "Ghana," Britannica Academic, Encyclopedia Britannica, accessed 17 Feb. 2018, https://academic.eb.com/levels/collegiate/article/Ghana/110781

[45] "Cuba," Britannica Academic, Encyclopedia Britannica, accessed 20 Feb. 2018, https://academic.eb.com/levels/collegiate/article/Cuba/117378#129488.toc

[46] "Costa Rica," Britannica Academic, Encyclopedia Britannica, accessed 22 Feb. 2018, https://academic.eb.com/levels/collegiate/article/Costa-Rica/110096#129485.toc